



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1987/31
8 November 1986
ARABIC
Original : ENGLISH



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال الموقت

تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة
العنصرية والتمييز العنصري

التقرير السنوي بشأن التمييز العنصري المقدم
من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم
والثقافة وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ١٥٨٨ (د - ٥٠) وقرار الجمعية
ال العامة ٢٧٨٥ (د - ٢٦)

- ١ - دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥٨٨ (د - ٥٠) الموعز في ٢١ أيار / مايو ١٩٧١ كلاً من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تزوداً لجنة حقوق الإنسان بتقارير عن طبيعة وأثار أي تمييز عنصري ، لاسيما في الجنوب الإفريقي ، أحاطتا علمًا ، في مجال اختصاصهما ، بوجوده .
- ٢ - وأيدت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٧٨٥ (د - ٢٦) الموعز في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، دعوة المجلس وطلبت تقديم هذه التقارير سنوياً .
- ٣ - ويشرف الأمين العام أن يحيل بطيء التقرير السنوي الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى لجنة حقوق الإنسان .

التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والعلم والثقافة

وأصلت اليونسكو ، من خلال برنامجها الرئيسي الثاني عشر بشأن القضاء على التحيز والتعصب العنصريين ، والعنصرية ، والكافح ضد الفصل العنصري ، الذي يشكل جزءاً من خطتها الثانية المتوسطة الأجل ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، الأضطلاع بالبحث في العلوم الاجتماعية عن أسباب ومظاهر شتى أشكال التمييز العنصري والتحيز العنصريين . ويجري الأضطلاع بهذا البحث وبشدة المجتمع العلمي وصانعي السياسة والجمهور العام بالتعاون مع أخصائيين في العلوم الاجتماعية ، ومعاهد البحث ، والجامعات ، ومعاهد العلوم الاجتماعية الإقليمية والأقاليمية ، والمنظمات العلمية غير الحكومية والمجموعات المناهضة للفصل العنصري والمناهضة للعنصرية في بلدان من مناطق مختلفة .

أولاً - بعض الاستنتاجات التي خلصت إليها برامج البحوث المتعلقة بالعنصر والاثنية

ترد نتائج حديثة ذات أهمية في برنامج اليونسكو للبحث الاجتماعي بشأن العنصرية والاثنية في التقرير المرفق للحلقة الدراسية الدولية بشأن القضايا النظرية للعنصرية والاثنية المنظمة في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط / فبراير ١٩٨٦ في ميلانو باليطاليا* ، الذي أبرز مدى تعقيد هذه القضايا ؛ وتشابك الصلات والترتبط بين العنصر والاثنية وبين عوامل الطبقة والذكورة والأنوثة والتقييمات الاجتماعية الأخرى ، وضرورة وضع التحليلات في منظور تاريخي . وتناولت هذه الحلقة الدراسية دراسات أعدت حول المواضيع التالية (أوجزت في تقرير الحلقة الدراسية) : الاتجاه الوظيفي والاثنية ؛ والتحيز العنصري ؛ والعنصرية ونظرياتها في الانثربولوجيا والاشتوولوجيا ؛ والعنصر والاثنية والنظرية الاجتماعية ؛ والتحيزات والسلطة والثقافة ؛ ونظريات عن العلاقة بين الثقافة والهيمنة ؛ والفئات العنصرية والاثنية في الدول المستعمرة والدول التي تحررت من الاستعمار ؛ والمنظورات السوسيولوجية واللغوية للأيديولوجية ؛ وأهمية جراميسكي لتحليل العنصرية والاثنية ؛ والعنصر والاثنية في النظرية السوسيولوجية ؛ والشعور الطبقي والعنصرية ؛ تساؤلات بصدر النظرية الماركسية ؛ والعناصر والطبقات والجماعات الاثنية والبانتوستانات في جنوب إفريقيا .

وأعدت لجنة البحوث المتصلة بالعلاقات الإثنية والعنصرية والأقليات أيضاً ورقة تقييم حالة البحث النظري بشأن العنصر والاثنية ظهر منها أن عمل الرابطة السوسيولوجية الدولية تأثر تأثراً بالغاً ببرنامج اليونسكو في هذا المجال وتعاون فرادى السوسيولوجيين مع اليونسكو .

وعهدت اليونسكو إلى آخرين ، في أعقاب حلقة ميلانو الدراسية ، بإجراء سلسلة من الدراسات تتناول الظروف التاريخية والاجتماعية التي اتسم بها ظهور ما يدعى بشبه التصنيفات "العنصرية" . وأجرى السيد مايكيل بانتون (المملكة المتحدة) بحثاً عن السياق التاريخي للتصنيف العنصري ؛ يحلل فيه ظهور الوعي العنصري لدى البيض في نفس الفترة التي حدث فيها نمو الرأسمالية الصناعية ونمو في فهم العالم الطبيعي . وتناقش الدراسة افتراضات حول تقسيم الجنس البشري إلى أنواع وأنواع فرعية مميزة ، ومستوى عدم الوعي الذي عمل بالوعي العنصري افتراضاً من خلاله ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتفاوت وتضارب معاني الكلمات التي ظهرت منها كلمة

* يمكن الرجوع إليها ، بالإنكليزية ، في ملفات مركز حقوق الإنسان .

"عنصر" وكذلك تفكير بعض الفلاسفة أو علماء البيولوجيا كamanowil كت (١٧٦٤ - ١٨٠٤) ، وفريديريك بلومباخ (١٧٥٢ - ١٨٤٠) ، وكانت دو بيفون (١٧٠٧ - ١٧٨٨) . وكيف تطعمت المذاهب العنصرية بالتقسيمات العنصرية لتفسير الظواهر الاجتماعية والتاريخية .

وتشير كوليت غيومان (فرنسا) ، في دراسة مكملة لدراسة بانتون ، إلى تزامن حدوث بعض الظواهر الاجتماعية والمادية والأيديولوجية معا ، كالمزارع الكبرى من ناحية والتصنيفات الجسدية الأولى من ناحية أخرى . ونشوء الاستعمار الإقليمي ونظرية التحديد العنصري للسلوك؛ وازالة الاستعمار وتخلص علماء الطبيعة عن فكرة العنصر ؛ وتكثيف الهجرات الصناعية وعودة ظهور الأفكار الشعبية القائمة على اختلاف " الآخرين " و" الثقافات " ، وعلى ادخال العقلانية في السيطرة على الطبيعة واستغلالها . وترى كوليت غيومان أن للقوى الاجتماعية وجهاً مادياً ووجهاً عقلياً في آن واحد ، إذ الحقيقة أن كل علاقة مادية تتضمن شكلًا فكريًا " مصاغاً في ألفاظ " يعرض دوماً على النحو التالي : التفسير لا يأتي إلا بعد احتراف التفكير .

ومن هنا فإن منظري التقسيم العنصري يأتون بعد نشوء بعض العلاقات الاجتماعية وبعد التفكير الشعبي المتصل بها .

وقد يكون تغيير العقليات أمراً هاماً ، إلا أنه يتطلب لتحبيب هذا التدخل عدم المساس بالعلاقات الاجتماعية ، هذا إلى جانب أن التأثير على العقليات هو أصعب على أية حال مما يمكن تصوريه . ولكن متى استقرت الظروف المادية الفعلية للعلاقات الاجتماعية فسرعان ما تتکيف طرائق للتفكير جديدة مع المبادئ الأخلاقية لأن المبادئ الأخلاقية هي بالذات ، بطبيعتها ، غامضة متى عرضت . ويمكن لأي اتجاه فكري أيا كان أن يستغل كلمات من قبيل " الاختلاف " أو " الثقافات " (غنية في تنوعها) . وعلى العكس من ذلك ، فإن تحويل العلاقات الاجتماعية ، والحقائق الاجتماعية يجر معه دوماً اختفاء الأيديولوجية السائدة . وينبغي توجيه الاهتمام إلى تحول العلاقات الاجتماعية هذا من أجل القضاء على العنصرية .

وtheses دراسة أخرى في هذه السلسلة بشأن " الوطنية الإثنية : نماذج لعلم الاجتماع " من إعداد أنتوني هـ ريتشموند (كندا) . ويبيّن الكاتب ، في معرض حديثه عن بحث الوطنية الإثنية ، أنه من الضروري مراعاة المواقف المختلفة لعلماء الاجتماع . فبعضهم يكتب من أجل حشد التأييد لحركة اثنية معينة ضد ظروف تقهّرها . ويمكن لهذه الكتابة أن تلعب دوراً هاماً في احداث التغيير الاجتماعي ومع ذلك فهي تنطوي على صيغ بلاغية ، وتعتمد على تهويل الاختلافات وخلق الأساطير ، لذا فإنه ينبغي عدم اعتبار هذه الكتابة تحليلًا علميًا بأي حال من الأحوال . ومن المشاكل الرئيسية استخدام مصطلحات من قبيل " العنصر " و " الأمة " و " الجماعة الإثنية " كمترادفات . وثمة مشكلة أخرى هي تعقيد وتنوع الثقافة حتى ينظر إليها بوصفها متغيراً ضمن متغيرات شتى . هذا وتحدث المشاكل المتعلقة بالتحليل غالباً في الأوقات التي يزيد فيها الحشد الثنائي . من هنا تيسّر لا تحويل الوطنية الإثنية إلى " حركة تحرير " تهدد الدولة فحسب بل وتتلقى الدعم السوري والعثماني أيضاً من بلدان معينة وحظر نشوب منازعة بين الدول . لذا فمن الأهمية بمكان تطوير أدوات نظرية للتحليل يجاوز مداها التوجيه الاجتماعي القصير الأمد .

وفي أعقاب هذه الدراسات الثلاث ، عهد بإجراء دراسات افرادية بشأن العنصر والاثنية والتصنيف في ترينيداد وغرينادا (دراسة مقارنة) ، وأمريكا الوسطى وسري لانكا .

وقد خلصت الدراسة المقارنة المعنية بトリنيداد وغرينادا الى ما يلي :

" ٠٠٠ تم تصنيف الجماعات الاثنية في ترينيداد وغرينادا وفقاً للعوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية في ارتباطها بالرقة وعقود الاستخدام ومختلف نظم العمل الزراعية التي سبقتها . ولما كانت جماعة البيض ثانية ومسطورة ، وجماعة السود مسترققة وفقيرة فقد جرى أحياناً تصور وتصنيف الجماعات الاثنية وفقاً لسلسلة متصلة الظلال تتراوح بين الأبيض والأسود . غير أن اللون والعنصر ليسا المعيارين الوحديين المستخدمين في وصف الجماعات الاثنية . فالصينيون واللبنانيون والسوريون والبرتغاليون هم أيضاً أقلية وطنية تعيش في خضم المجتمع في كل من ترينيداد وغرينادا . والجنسية عنصر هام في مفهوم الجماعات الاثنية ."

أن الجماعات الاثنية تحددت اجتماعياً وتكيفت تاريخياً . وقد نشأت ، في حالة ترينيداد وغرينادا ، بفعل المتطلبات الاقتصادية لنظام رأسمالي متسع لا يستخدم عمالاً من البيض والسود والملونين الآحرار في فترات مختلفة فحسب ، ولكنه يتطلب منهم أيضاً عملاً بمقابل ويدون مقابل طيلة الوجود الاستعماري في الجزرتين " .

وتتعقب الدراسة الخاصة بسري لانكا الوضع حتى القرن السادس عشر . وتبين الطابع غير المتجانس للجماعات الاثنية في سري لانكا ، ونمط الاستيطان ، وما كان للمزارع الكبيرة والأول هولندي ومن ثم للحكم الاستعماري من وقع ، وتأثير الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات . وقد خلصت الى ما يلي :

" وهكذا ، فقد كان الرد الاجتماعي الثقافي الأولي للمجتمعات الرئيسية على التحدي والتغيير الطاغيين وعودة إلى الهويات السينهالية البوذية والهندوكية التاميلية بتطهر شديد . ولم تؤد إعادة اكتشاف الهويات الذاتية إلى عدم التفاهم فيما بين الجماعات الاثنية وحسب ولكنها حالت فعلاً دون أي التقاء للسبل . فقد عادت بهم سبيل إعادة اكتشاف هوياتهم الأساسية إزاء الحكومة البريطانية إلى مواقف اسطورية للهويات الآريانية والدرافيديانية القائمة في الأعماق . واعتبر السينهاليون أنفسهم حلفاء للأرثرين العظام (التقليد الآرياني السنهالي) ، واعتبر التاميليون أنفسهم أصحاباً للتراث الدرافيدياني ، قبل الآري ، العظيم . وقد أدى البعث التاريخي على هذا النحو إلى احتقار متبادل هذا إن لم يكن إلى قرار ادانة . ولم يتمكن التوحيد الجديد الذي أحدثه التعليم الانكليزي من مقاومة القوة الاجتماعية لأشكال هذا الوعي البدائي ، وأن يوفر قاعدة مرضية لاقتسام السلطة في العواصم . وقد حال هذا الوعي الشعبي أيضاً ، الذي وحد جميع الطبقات في داخل الجماعة ، دون التعبير عن الانقسامات الاجتماعية بلغة الطبقة ."

وفي إطار الوعي السنهالي البوذى والهندوكى التاميلي هذا ، لم يشذ المسلمون عن الأمر في حماية هويتهم على أساس دينهم . وقد نفروا من أي جهد للتقارب بينهم وبين التاميل على أساس لغتهم وأعادوا تأكيد هويتهم الدينية " .

وفي حالة أمريكا الوسطى ، ترى ورقة البحث بأن الانغلاق كان المنشأ الأول لاعمال التصنيف . ولكن الاختلافات في الشكل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية : زيادة عدد الهجناء (بسبب انشاء مستوطنات جديدة) في مقابل تناقص عدد السكان الأصليين ، والسكان الأسبان ؛ وأشار الأزمات

الاستعمارية ، والسوق الدولية التي أعقبت دخول الاستعمار ؛ والسياسة الاستعمارية القائمة على العزل والتجزء الاثنين ؛ وعدم الاستقرار السياسي ، وتمزيق الوحدة السياسية للمنطقة وازدواجية الدول الوطنية من حيث حكم القلة في الداخل والطابع الليبرالي في الخارج ، ومشاريع إنشاء السكة الحديدية ، و "جيوب" امتيازات المزارع الكبرى الممنوحة إلى أصحاب المشاريع من الولايات المتحدة .

وكانت نتيجة ذلك مزيجاً من التمييز واستمرار القوالب العنصرية والمفاهيم المشوهة عن بعض الجماعات الإثنية . وأصبح امتزاج الأُمرين ممكناً بفضل خليط جمع بين الظروف المادية وثبات شكل من أشكال الفكر يوحد بين الحس المشترك والمعرفة العلمية الكلاسيكية السابقة للتطور . أي أنه كان نظاماً قائماً على المنطق الأُرسطي والهندسة الأقلية والمتافيزيقيا الكانتية .

وتبيّن اليونسكو أيضاً دراسة مقارنة في ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، تم استكمالها الآن ، بشأن آثار السياسات الاجتماعية الوطنية فيما يتعلق بالمهاجرين في فرنسا وبلجيكا وهولندا . وحدد فريق الباحثين الخطوط العامة لأربعة مواضيع رئيسية لهذه الدراسة وهي : التطور الهيكلي للهجرة في الدول الأوروبية التي عجزت السياسات فيها عن التتبّؤ بالتطور وعن التدخل غالباً لتوجيهه والانتقال من هجرة العمل إلى الهجرة الأسرية ؛ وظهور الجيلين الثاني والثالث اللذين تطرح بالنسبة لهما مسائل التعبير الديني والثقافي ، والتعليم ، والتكيّف المهني والسكن على نحو جديد ؛ اخفاق كثير من التدابير التي اتّخذت حتى الآن .

وفي الحقيقة إن ضالة تحسن ظروف الإسكان ، ومشاكل تعليم الأطفال ، وبطالة الشباب بل وبطالة المعممة تمثل كلها غالباً إلى الأفضل "التشعب البروليتاري" بدلاً من الادماج المتناسق في المجتمع . وفضلاً عن ذلك ، فإن إجراءات المراقبة على الحدود لم تمنع الهجرة السرية . ومع أن هناك خطاً بأن يتربّ على تدابير مكافحة المهاجرين السوريين أثر على مجتمع المهاجرين برمته بمزيجه من المهاجرين والمهاجرين السوريين والأحداث ، إلا أن الخطر العام يتمثل في اتخاذ تدابير قمعية بدلاً من الاتجاه إلى التفكير الواقعي واتخاذ السياسات العامة الشاملة . ويجري حالياً الاضطلاع بدراسة تكميلية بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث العلمية بشأن ادماج المهاجرين في المجتمع وفق مقاييس لمستوى البلد (بلجيكا ، وفرنسا ، وهولندا) . ويشكل "حراس المداخل" هنا أهمية خاصة . بمعنى الآليات والموظفين الذين ينظمون الوصول إلى الخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والإسكان والتعليم .

ثانياً - برنامج بحوث العلوم الاجتماعية بشأن الآليات الاجتماعية للفصل العنصري وآثار الفصل العنصري في ميادين اختصاص المنظمة

تم ايلاء اهتمام خاص ، في العمل لمكافحة جميع أشكال العنصرية ، إلى الكفاح ضدّ الفصا العنصري . وقد عقدت اليونسكو اجتماعاً دولياً لدارسين من الجامعات ومعاهد البحث في مناطق مختلفة من العالم في بيجينغ بالصين ، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٦ ، لإعداد خطة خمسية للبحوث بشأن الفصل العنصري . وكان من بين النقاط التي جرى التركيز عليها في الاجتماع ، عدم الاكتفاء بدراسة آثار الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وناميبيا فحسب ، بل أيضاً في منطقة الجنوب الأفريقي ككل . وبدأ الباحثون في توجيه انتباهم إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

المتعلقة باعادة البناء في فترة ما بعد الفصل العنصري . وقد اقترح انشاء اففرقة عاملة من الدارسين لدراسة مواضيع شتى من ضمنها : الفصل العنصري والتعليم ، والاقتصاد السياسي لجنوب افريقيا ؛ ونشوء المقاومة الثقافية ؛ والفصل العنصري والأسرة ودور المرأة .

ويرد رفق هذا أيضا تقرير عن المشاورات غير الرسمية بشأن الفصل العنصري التي جرى تنظيمها في داكار* في آذار / مارس ١٩٨٥ . وتتناول نشرة حديثة بعنوان نهاية اللعبة في جنوب افريقيا ؟ ، أعدها مدير مركز البحوث المعنى بالعلاقات الاقتصادية التابع لجامعة وارويك (المملكة المتحدة) بالتحليل أيديولوجي الفصل العنصري وكيفية تأثيرها على المؤسسات والممارسات الاجتماعية . وهي تصف أربعة من أسس الفصل العنصري وهي : احتكار البيض للقوة السياسية ؛ ومحاولة جعل العنصر ينطابق مع المكان ؛ وتنظيم عرض العمل ؛ والمحافظة على السيطرة الاجتماعية (يرد رفق هذا نسخة من النشرة *) .

ثالثا - اعلان اليونسكو بشأن العنصر والتحييز العنصري

ستقوم اليونسكو في عام ١٩٨٧ بإعداد تقرير شامل عن الحالة العالمية في الميادين التي يتناولها الاعلان بشأن العنصر والتحييز العنصري الذي اعتمدته المועتمر العام في دورته العشرين المعقدة في عام ١٩٧٨ . وسيستند التقرير على ردود الدول الأعضاء على استبيان بهذا الخصوص ، وكذلك على تحليل تجربة أمانة اليونسكو لنتائج برنامج المنظمة للبحث العلمي في أسباب ومظاهر العنصرية . وسيرفع هذا التقرير الى الموعتمر العام لليونسكو في دورته الرابعة والعشرين في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧ .
